المشكاة
مجلّة علميّة محكّمة
العدد السـادس- 2008

العلاقة بين الدين والسياسة عند هوبس من خلال كتابه التنين

د. رضا عزّوز
المعهد العالي لأصول الدّين
جامعة الزّيتونة (تونس)

لقد ترددت في كتابة هذا المقال باللغة العربية ولكن في الأخير استقر الرأي عندي على تحريره باللغة العربية فهذا المقال موجه إلى جمهور ما زال لا يدرك أن السياسة علم له موضوع محدد ويقوم على تقنية خاصة بالتالي فهو مستقل عن الأخلاق والدين ولو أنّ الممارسة السياسية في الواقع لا تفصل بين هذه النشاطات المختلفة. ففي المستوى النظري لا بدّ من تحديد المصطلحات حتى نفهم ما هي السياسة وما هي الحرية السياسية ولا نخلط بينها وبين الحرية النفسية والحرية الأخلاقية.

وإذا أردنا أن ندرس السياسة كعلم فعلينا أن نرجع إلى أهم مؤسس لهذا العلم في العصر الحديث وهو هوبس Hobbes محللين علاقة الديـن بالدولـة من خـلال كتابـة التنيـن* Le Léviathan. فهل يمكن أن نفصل الدين عن

*) T.Hobbes, Le Léviathan, Trad. F.Tricaud, Ed. Sirey, 1971. لقد كتب برهان غليون بحثا هاما حول العلاقة بين الدولة والدين ولكن من المؤسف أنه لم يذكر ولو مرة واحدة هوبسHobbes ولم يتطرق إلى كتابه التنين Le Léviathan. فلا يمكن أن نحدد مفهوم السياسة تحديدا علميا دون أن نرجع إلى هوبس Hobbes ومكيافيل Machiavel وفرويند J.Freund. (برهان غليون نقد السياسة الدولة والدين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1991).

الدولة إذا كان الدين أساس وحدة المجتمع؟ إذا كانت السياسة وسيلة لعقلنة المجتمع La rationalisation فهل تتناقض مع الدين ؟

إنّ الأطروحة التي أريد أن أدافع عنها في هذا المقال هو أن تكوين الدولة يؤدي إلى عقلنة المجتمع والدين وأن عقلنة الدين تكون بتأويله تأويلا أخلاقيا وليس سياسيا. فالدين العقلاني هو الدين الأخلاقي الذي يخضع إلى السلطة السياسية لأنّنا لا نستطيع أن نتصور الأخلاق مستقلة عن النظام السياسي. فممارسة العمل الأخلاقي تقتضي وجود الكيان السياسي :

إنّ تحويل السياسة إلى علم يفترض إمكانية دراسة الإنسان دراسة علمية أي تفسير سلوكه موضوعيا والتنبؤ بنتائجه. ولهذا لم يتسن تكوين هذا العلم إلاّ بعد تكوين العلوم الرياضية والفيزيائية واستبدال التصورات الدينية بالتفسيرات المادية الموضوعية.

فالمعرفة العلمية رغم صبغتها اليقينية معرفة فرضية استنتاجية وطبيعة العقل العلمي تكمن في الحساب أي في تحديد التصورات وإيجاد تناسق بينها بحقيقة المعرفة في تناسقها المنطقي وليس في مطابقتها للوجود. فالحساب لا يقتصر على عمليتي الجمع والطرح فهو يشمل عمليات وضع التعاريف والقيام بالبرهنة في المجال الهندسي. إنّ الحساب لا يقتصر على علم الأعداد بل يشمل الهندسة والمنطق والقانون والسياسة. فالعقل حساب والعلم انتقال من التسميات الموضوعة إلى نتائجها.

ولبلوغ هذا اليقين لا بدّ من اعتماد الطريقة الهندسية القائمة على تحديدات دقيقة ونتائج مستنتجة بطريقة منطقية. إنّ أصل الأخطاء راجع إلى استعمال الألفاظ، فاللغة تؤدي إلى كثير من الأخطاء نتيجة التباس معاني الكلمات فنتصور أشياء لا وجود لها كأن نعطي للألفاظ معان ليست معانيها الأصلية. فالألفاظ موضوع للحساب وأخطاؤنا راجعة إلى كيفية تنظيم الألفاظ وترتيبها.

نستنتج مما سبق أن العقل صناعة لأنه حساب وهذه الصناعة عندما تعتمد على تعريفات دقيقة وتستنتج منها النتائج المطابقة للتعريفات الأولى تؤدي إلى العلم. فالعلم رياضي أي فرض استنتاجي وكثرة العلم تؤدي إلى تكوين الحكمة، أمّا اتساع التجربة فيؤدي إلى الفطنة والفرق بين الفطنة والحكمة أنّ الحكمة يقينية بينما الفطنة ظنيّة.

إنّ ما يرفضه هوبس ليس العلم وليس الفطنة وإنما التظاهر بالعلم والتحذلق أي العلم المأخوذ من الكتب والذي لا يستند إلى التجربة.

إنّ اعتبار السياسة كعلم وتقنية مرتبط باعتبار اللغة حسابا. فأساس تصور السياسة مرتبط بتصور المعرفة وتصور اللغة. فالمعرفة تمثل لا علاقة له بالوجود والعلم تركيب للتمثلات ضمن نموذج منطقي قائم على تعريفات دقيقة. وهذا معنى الاسمية Le nominalisme عند هوبس. فهوبس يرفض التسميات التي ليس لها معنى أي ليس لها تعريف كما نجد ذلك في السكولائية La scolastique. فالتسميات التي لها معنى تتعلق بالأجسام وإعراضها والإدراكات الحسيّة والعمليات الفكرية. ولهذا كان من الضروري عند التفكير تحديد معاني الألفاظ وخاصّة الألفاظ المتعلقة بالفضائل والرذائل مثل الحكمة والخوف والعدل والقسوة... فالخطأ في عدم إدراك النظام الذي يربط النتائج بأسبابها أمّا السخف والهذر فيكمنان في القيام بتعميمات خاطئة مثل القول بوجود جواهر لا مادية أو إرادة حرّة.

إنّ المعرفة العلمية ليست وحيا وإنما هي تركيب للتمثلات ونظام التمثلات ينقسم إلى قسمين : فيكون بمعرفة أسباب الأحداث وهذا القسم مشترك بين الإنسان والحيوان والقسم الثاني يقوم على إدراك آثار الأحداث مسبقا. فانطلاقا من الأحداث نريد أن نتعرف على أسبابها وانطلاقا من الأسباب نريد أن نتنبأ بآثارها. فالعملية الأولى تقتضي التذكر والعملية الثانية تقتضي التنبؤ والفطنة والحكمة. فما يميّز الإنسان عن الحيوان يتمثل في الفطنة التي تجعله يتنبأ بالمستقبل اعتمادا على تجربته الماضية. إنّ ما يميز الإنسان عن الحيوان هو إدراك الزمن وخاصة القدرة على تجاوز الحاضر والتنبؤ بالمستقبل اعتمادا على التجربة الماضية. وهذا ما يسميه هوبس الفطنة والحكمة. واللغة هي التي

تمكن من تسمية الأشياء وتذكر الأحداث الماضية والتنبؤ بالمستقبل. فاللغة لها وظيفتان : تيسير عمل الذاكرة، فالكلمات إشارات تعتمد عليها الذاكرة ولكنها كذلك وسيلة للتواصل تمكّن من معرفة رغبات الإنسان وانفعالاته. فاللغة تمكّن من معرفة علاقة الحاضر بالماضي والمستقبل. فهي أساس الصناعات وهي كذلك أساس التعليم والتعاون بين الناس كما أنها مصدر الأخطاء والأوهام.

نرى إذن أنّ ما يميّز الإنسان ملكته الصناعية أي قدرته على تكوين معرفة دقيقة يقينية تمكّن من التنبؤ بالمستقبل سواء كانت في شكل فطنة أو حكمة. وهذه المعرفة معرفة تقوم على التمثلات من جهة أي أنها مرتبطة بالتجربة ولكنها كذلك تستند إلى نظام منطقي يربط المبادئ بالنتائج. فالعقل عند هوبس صناعي لأنه يقوم على طريقة حسابية وليست طريقة استقرائية. وهذا ما أكده Yves Charles Zarka في كتابه La décision Métaphysique de Hobbes [1]. فأساس ميتافيزيقا هوبس ليس أرسطيا. فحقيقة المعرفة ليست في مطابقتها للوجود وإنما في تناسقها المنطقي. فالمعرفة طريق لإدراك اليقين وليس طريقا لإدراك الوجود.

ومن هنا نفهم الصبغة العلمية للسياسة. فالسياسة صناعة هدفها تحقيق سعادة الإنسان باعتماد معرفة علمية للطبيعة الإنسانية. فالمعرفة العلمية للطبيعة الإنسانية تقوم على تفسير السلوك الإنساني كجسم وهذا الجسم تحرّكه الرغبات والانفعالات.

يميّز هوبس بين نوعين من الحركات : الحركة الحية مثل جريان الدم والتنفس والحركة الحيوانية أو الإرادية مثل المشي والكلام وهذه الحركات الإرادية نجدها عند الحيوان. فهي تبدأ بصورة نتخيلها وتؤثر في القلب فتؤدي إلى نوع من الإحساس وهو اللذة. وبداية الحركة الإرادية قبل أن تظهر تسمى جهدا. وعندما يتجه نحو شيء يجذبنا يسمى رغبة أو شهوة. فالانفعال يفترض حركة الإدراك الحسي لأن الإدراك الحسي حركة ناشئة عن حركة خارجية هي المحسوسات ثم الرغبة ثم الحركة الإرادية. وما يرغب فيه الناس يسمى حبّا

1) Yves Charles Zarka, La décision Métaphysique de Hobbes, Edition Vrin, 1987.

وما ينفرون منه يسمى كراهية. فالانفعالات الأولى هي : الرغبة ثم الحب ثم النفور ثم الكراهية ونستطيع أن نضيف إليها انفعالين يدركان النهاية وهما الحزن والفرح. فهذه الانفعالات هي الانفعالات البسيطة الأولى التي هي أساس أحكام القيمة.

نرى إذن أن علم السياسة يستند إلى معرفة بالطبيعة الإنسانية أي معرفة بانفعالات الإنسان لأن مصدرها جسم الإنسان. فهل يستطيع العلم أن يتحرر من أسر هذه الانفعالات إذا كان معرفة موضوعية ويقينية ؟

أن معرفة الإنسان علميا تكون من خلال عمله وليس فكره. فالذي يحرك سلوك الإنسان ليس فكره وإنما انفعالاته. ويبين لنا هوبس أن الاختلاف بين الأفراد من جهة الفكر يرجع إلى أربعة أسباب :

1) إرادة القـــــوة
2) إرادة الثروة
3) إرادة المعرفة
4) إرادة الشرف

وهو يرجع كل هذه الأسباب إلى سبب واحد وهو إرادة القوة. فالثروة والمعرفة والشرف أشكال للقوة. فالاختلاف في الفكر يرجع إلى اختلاف في الانفعالات والاختلاف في الانفعالات يرجع إلى اختلاف في الأجسام.

وإذا كانت إرادة القوة هي المتحكمة في المعرفة فهدفها اكتساب السلطة. والسلطة مجموع الوسائل التي تحقق خيرات في المستقبل. فهناك سلطة طبيعية مثل تفوق الإنسان في ملكاته الذهنية والجسمية وهناك سلطة اصطناعية مثل الثروة والجاه والأصدقاء والحظ. فالسلطة تزداد وتنمو بمجرد الحصول على جزء منها وأكبر سلطة هي السلطة السياسية.

إن الرغبة الإنسانية التي تحرك الوجود الإنساني هي الرغبة في القوة. ففي الإنسان رغبة في بلوغ السلطة لا تخمد إلا بالموت. والسلطة لا تكون مؤكدة إلا بالحصول على سلطة أكبر والبحث عن السلطة يؤدي إلى الصراع

والحرب. فإذا كانت إرادة القوة أساس السلطة وأساس المعرفة فليس هناك حدّ للسلطة. فكل من بلغت رغباته حدا أقصى فهو قد انفصل عن الحياة. فالسعادة سعي متواصل إلى الرّغبة.

إن هذا الموقف يبين لنا خضوع الفكر للتجربة الجسمية وعدم انفصال النفس عن الجسم. فالمعرفة العلمية لسلوك الإنسان معرفة علمية بالجسم وانفعالاته. وقد أدرك هذه العلاقة بين الفكر والجسم لاحقا شوبنهاورSchopenhauer في كتابه Le Monde comme volonté et représentation مبينا أن الفكر وظيفة للدماغ. فليس هناك جوهر مستقل عن الجسم. فالفكر خاضع للإرادة وليست الإرادة شكلا من أشكال الفكر. كما بين نيتشةNietzsche بعد ذلك أن الجسم هو العقل الأكبر الذي يتحكم في عملياتنا الفكرية. فالسياسة لا تكون علما إلا إذا تأسست على أنتربولوجيا Anthropologie تدرك الإنسان ككائن تحركه الانفعالات في علاقتها بالجسم وهذه المعرفة معرفة هندسية أي حسابية.

فما العلاقة بين السياسة والدين إذا كانت السياسة في نظر هوبس معرفة علمية ؟ إن السياسة معرفة علمية لأنها بالأساس عقلنة للمجتمع وتنظيم للحياة الإنسانية على أساس حماية الحقوق الطبيعية للإنسان. فالقوانين المدنية في نظر هوبس ليست قوانين أخلاقية وليست قوانين مدنية دينية لأنها تفترض سلطة الحاكم فهو مصدر التشريع وهو الضامن لتطبيقها. ولكن القانون المدني لا ينفصل عن القانون الطبيعي بما أن غايته تحقيق المساواة والعدل. فغاية النظام السياسي ليس حماية حرية الإنسان فحسب بل كذلك تحقيق العدل. وهذا يقتضى تقييد حرية الفرد بما يسنّه الحاكم من قوانين مدنية.

يميز هوبس بين الحق الطبيعي والقانون الطبيعي. فالحق الطبيعي يتمثل في الحرية الطبيعية التي يمتلكها الإنسان في الدفاع عن وجوده بكل الوسائل. أما القانون الطبيعي فيكمن في كل القواعد العقلية والأخلاقية التي تمكّن من التوفيق بين الإرادات الفردية المختلفة بما يحقق المساواة والعدل.

يتساءل هوبس في الفصل السادس والعشرين من كتاب التنين كيف تتحول القوانين الطبيعية إلى قوانين مدنية ؟ فالقوانين المدنية هي القوانين التي

يجب أن يحترمها أعضاء المدينة والقانون المدني La loi civile متأتية عند الرومان من Civitas ويعني الجمهورية. فالقانون أمر يصدره الحاكم لمن يخضع لإرادته. فالقانون بالنسبة إلى كلّ مواطن هو مجمل القواعد التي تحكم الجمهورية للتمييز بين ما هو عدل وما هو ظلم وهذا يفترض :

1) إنّ المشرّع هو الحاكم فهو يمثل السيادة. فمن يمثل السيادة هو المشرّع للقوانين.

2) إنّ الحاكم لا يخضع إلى القوانين بما أنه يستطيع منع تطبيقها وتغييرها.

3) إن القواعد الأخلاقية والدينية لا تتحول إلى قوانين إلا إذا استندت إلى سلطة الحاكم.

4) إن القانون الطبيعي والقانون المدني متطابقان. فالقانون الطبيعي يدفع إلى الخضوع إلى القانون المدني ولا يتحقق العدل إلا بالخضوع إلى سلطة الحاكم. فالقانون الطبيعي والقانون المدني قسمان من القانون الذي يحقق السلم داخل المجتمع.

5) إنّه لا يمكن وجود سلطة تشريعية مستقلة عن سلطة الحاكم لأن القوانين أوامر تعبر عن إرادة الحاكم. ووظيفة رجل القانون تطبيق القانون وتأويله وإيجاد تناسق بين مختلف أحكامه. فكل القوانين قابلة للتأويل لكن التأويل الصحيح يستند إلى سلطة الحاكم.

نرى إذن أن السياسة معرفة علمية لأنها تقوم على سنّ القوانين وتسعى إلى تنظيم المجتمع بصورة تمنع وجود صراع داخله. فأساس السياسة العقل كصناعة رياضية تمكّن من سنّ قوانين تتميز بالتناسق المنطقي والتجانس والدقة. فالقانون المدني والقانون الطبيعي متطابقان وليس هناك عدل إلا بعد وجود سلطة ذات سيادة.

يبيّن هوبس في الفصل الثاني عشر من كتاب التنين أن الدين مرتبط بطبيعة الإنسان. فالإنسان يسعى إلى معرفة سبب الأشياء وما يطرأ على حياته

من سعادة وشقاء كما أنه يريد معرفة سبب وقوع الأشياء في زمن دون آخر. فلا يكتف بالعيش في الحاضر بل يسعى إلى معرفة المستقبل. إنّ قلق الإنسان وتفكيره في مصيره يؤديان إلى الخوف وعدم الطمأنينة. فالخوف الناتج عن الجهل بالأسباب أصل تكوين الدين مما يدفع الإنسان إلى إرجاع ما يطرأ على حياته من حوادث إما إلى سلطة خفية أو إلى سبب إلهي أزلي كما فعل الفلاسفة الإغريق. فالدين يرجع إلى حاجة معرفية تدفع الإنسان إلى تفسير سبب تكوين الموجودات وما يطرأ عليها من حوادث. فالإنسان كائن متديّن لأنه كائن عارف.

لكن هوبس يميّز بين الاعتقاد الدّيني وبين الحاجة المعرفية التي تدفع إلى افتراض سبب أول. فالاعتقاد الدّيني يقوم على افتراض كائنات خيالية تسمى "جوهر لا جسمي" أو "روح لا جسمي" أما الفلاسفة الذين يعتمدون على سبب أولى وأزلي فإنهم لا يبحثون في طبيعة الإله لأنها غير مفهومة. وإذا اعتبرنا ما يصيب الإنسان من سعادة وشقاء يرجع إلى هذه الكائنات الروحية فإن سبب وقوع الحوادث لا يرجع إلى سبب قريب وإنما إلى إرادة هذه الكائنات مما يلغي الحاجة إلى اعتماد علاقة السببية. إنّ ما يقيمه الإنسان من طقوس لنيل رضاء هذه الكائنات انعكاس لما يقوم به من أعمال لاسترضاء أناس آخرين يخضع لسلطتهم. وإذا كانت العلامات التي تنذر بالمستقبل ملتبسة فإن الإيمان بالتأويلات التي يقدمها بعض الأشخاص الذين يحظون بثقتنا تمكننا من التغلب على الشك والقلق. فأصل الدين في نظر هوبس الإيمان بالأرواح والجهل بالأسباب القريبة والإحساس بالرهبة أمام ما يخيفنا واعتبار الحوادث علامات منذرة بالمستقبل. أما اختلاف الطقوس فيرجع إلى اختلاف الأفراد والخيالات والانفعالات والأحكام.

إن المهم ليس التحليل الإبستمولوجي والسيكولوجي لأصل الدين. فهذا الأصل قد وقع تطويره لتحقيق غاية سياسية وأخلاقية. إن هذا الأصل قد وقع تطويره إما بإبداعات شخصية أو تحت أوامر إلهية ولكن في كلتا الحالتين فالغاية واحدة وهي سياسية وأخلاقية. ففي الحالة الأولى كان الدين جزء من

السياسة الإنسانية وفي الحالة الثانية كان الدين هو الفن السياسي الإلهي. في الحالة الأولى كانت غاية الدين تحديد واجبات الرعية نحو سيدها وفي الحالة الثانية فالسياسة غايتها تحديد واجبات الرعية في مملكة الله.

نرى إذن أن التأويل الذي يقدمه هوبس للدين تأويل سياسي وأخلاقي. فهدف الدين تحقيق الخضوع إلى سلطة إنسانية أو إلهية. وفي اللغة العربية كلمة دين تعني الخضوع إلى سلطة سيّد. أمّا أصل كلمة سياسة كما يقول لسان العرب من السوس بمعنى الرياسة وساس الأمر قام به والسوس هو أيضا الطبع والخلق والسجية والسياسة القيام بالأمر بما يصلحه و المقصود بالأمر أمر الناس.

فأصل الدين الجهل بالأسباب وحاجة الإنسان إلى نظام اجتماعي يحقق السلم والعدل. فمؤسسو الأديان قد جعلوا منها شرائع تحقق الخضوع والانقياد، وهذا لا يكون إلا إذا كانت لها صبغة مقدسة وليست وضعية. فكل انحراف عنها مجلبة لغضب الآلهة. فالدين جزء من النظام الاجتماعي، ولكن في الشرائع القائمة على الوحي الإلهي فإن التنظيم السياسي والقانون المدني جزء من الدين، كما لا وجود لفصل بين السلطة السياسية والسلطة الروحية. فالأرض كلها مملكة الله ولكن يمكن للإله أن يكون ملكا لشعب خاص اعتمادا على العهد الذي قطعه هذا الشعب في الامتثال لأوامره. فالدين مرتبط بخضوع الناس لسلطة رجل يعتقدون في حكمته وصدقه وحبه.

ولكن ما يضعف الإيمان بالدين هو مناقضة الدين للعقل والأخلاق وعدم وجود تطابق بين الأقوال والأفعال عند الساهرين على أمور الدين وفي عدم الاعتماد على الخوارق لتدعيم الإيمان. وهذا ما حدث لشعب إسرائيل بعد غياب موسى وما حدث لشعب إسرائيل مع صمويل وما حدث في المجتمع الروماني مع انتشار الدين المسيحي وما حدث لسلطة البابا نتيجة سيطرة الكنيسة على الأمراء المسيحيين. وباختصار فالدين في نظر هوبس ناتج عن جهلنا بالأسباب وخوفنا من المستقبل وله وظيفة سياسية وأخلاقية أي عملية.

إن التمييز بين الدين والسياسة راجع إلى تطور المعرفة العلمية التي تمكن من التمييز بين القانون المدني والقانون الطبيعي والتي تمكّن من تأسيس سلطة سياسية قائمة على معرفة بالانفعالات المتحكمة في الطبيعة الإنسانية. إن الانفعال الأساسي المتحكم في تكوين الدين والسياسة هو الخوف. فغايتهما تحقيق السلم من خلال وضع قوانين يخضع لها المجتمع. فالقوانين الدينية قوانين مقدسة لها أصل متعال أما القانون المدني فهو قانون تاريخي وإن كان مطلقا أي معبرا عن السيادة الشعبية.

وهذا يفترض تأويلا عقليا للدين. فالدّين لا يناقض العقل ولو أنه يمكن أن يتجاوزه. وإذا كان الدين له مضمون عقلي فلأن له غاية سياسية أخلاقية. وهذا ما يسعى إلى تحقيقه علم السياسة. فغاية علم السياسة هي نفسها غاية الدين أي الخضوع إلى النظام الاجتماعي من جهة وتحقيق السعادة من جهة أخرى أي المصلحة العامة. ولهذا السبب فمجال الدين ليس المجال العمومي فهو خاضع للسلطة السياسية.

إن القراءة التي يعتمدها هوبس للنص الدّيني قراءة مقاصدية قائمة على إدراك المعنى الخفي للنص وهو معنى لا يناقض العقل وعلى فهم التناسق المنطقي الداخلي للنص. فالنص الديني له مقصد كلي وهو مقصده الخفي ولا يمكن إدراكه إلا من داخل النص. فهذه الطريقة طريقة علمية تقوم على الحجة وتحدد المعنى الباطن للنص. وهي كذلك طريقة نقدية تبيّن ما يحتويه النص من آراء ظلامية تناقض العقل. يقول هوبس : " فليست الكلمات في ذاتها هي التي تعطي حقيقة النص الذي يجب أن يؤول ولكن هدف الكاتب وكل الذين يعتمدون على نصوص معزولة لا يمكنهم استنتاج أي شيء واضح ولكن بالعكس ذر الرماد على العيون ببعض أجزاء صغيرة للكتاب المقدس وجعل كل شيء أكثر غموضا مما هو في الواقع. فهذه الطريقة اعتيادية عند الذين لا يبحثون عن الحقيقة ولكن عن مصلحتهم" [1].

1) هوبس، المصدر السابق، ص 630.

فقيام علم السياسة يقتضي إذن إخضاع النص المقدس إلى الطريقة العلمية. وهذا المشروع هو نفس مشروع سبينوزا Spinoza في كتابه "رسالة في اللاهوت والسياسة" فالكتاب المقدس غايته قيام سلطة سياسية أخلاقية تحقق السلم والعدل داخل المجتمع. فتعاليم موسى وعيسى لها نفس الغاية وهي قيام مملكة أرضية يعيش فيها الإنسان في سلم لأن المحرك الأساسي لسلوك الإنسان المحافظة على الوجود. ثم يمكن للفرد داخل الكيان السياسي أن يكتمل أخلاقيا وأن يسمو معرفيا وروحيا. فالكيان السياسي شرط ضروري لقيام الإنسان بواجباته الأخلاقية والدينية. ومن هنا تكمن أهمية السياسي Le politique في حياة الإنسان. إن التأويل السياسي والأخلاقي للكتاب المقدس لا يناقض قوانين الطبيعة. فهو "الدين الطبيعي" الذي يقوم على العقل وينشد السلم داخل المجتمع. وإذا كان للدين غاية سياسية فهو لا يفصل بين السلطة الروحية والسلطة السياسية. فهذا الفصل لن يتم إلا بقيام علم السياسة كعلم مستقل. وذلك يقتضي درجة معينة من تطور العلوم وتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية. فمشروع هوبس قيام علم السياسة وهذا العلم يقتضي إخضاع الكتاب المقدس للطريقة العلمية وهي طريقة تاريخية نقدية. وإذا كان هذا الفهم للنص الديني هو التأويل اليقيني فإن السلطة السياسية هي التي تقرر ما هي التأويلات التي تنسجم مع المقصد الكلي للدين أي تحقيق السلم وتجنب وجود فتن داخلية. وهذا يعني إخضاع السلطة الروحية لقرارات السلطة السياسية.

إن الكتاب المقدس عندما يؤول تأويلا عقليا لا يناقض قوانين الطبيعة. وهذا ما أثبته هوبس من خلال تأويله للنص الديني تأويلا سياسيا وأخلاقيا. فالكتاب المقدس ليس له سلطة في حد ذاته وسلطته مستمدة من السلطة السياسية. فما هي قوانين الطبيعة التي تحدد الدين الحق ؟

فالقانون الطبيعي أمر من أوامر العقل السليم أو قاعدة عامة يستكشفها العقل. فالقانون الأول الأساسي للطبيعة هو الذي يدفع الناس إلى البحث عن السلم والمحافظة على الذات. فالقانون الطبيعي سابق على وجود المشرّع وعلى وجود المجتمع المدني، فهو قانون أزلي ثابت. ولهذا جاءت الكتب المقدسة لتأمر به فتكون بذلك النور الذي يساعد الإنسان على الخروج من حالة الطبيعة

(حالة حرب الكل ضد الكل) لتأسيس المجتمع والدولة. إن القانون الطبيعي أساس الدين الحق الذي يثبت أن الدين لا يتناقض مع العقل. والقانون الأول للطبيعة هو البحث عن السلم في حين أن بقية قوانين الطبيعة وسائل لتحقيق هذه الغاية. إن هناك نصوصا كثيرة في الكتاب المقدس تؤكد هذا القانون. فالقديس بولس في رسالته إلى أهل رومية ينتقد الذين يتناحرون "وطريق السلام لم يعرفوه". وإنجيل متى يمتدح صانعي السلام ويقول "طوبى لصانعي السلام" الإصحاح الخامس. ويعتبر المسيح "الملك على مملكة السلام" العبرانيين الإصحاح السادس. وهذا القانون يحتم على الناس الخروج من الحالة الطبيعية وهو مرتبط بالحق الطبيعي في المحافظة على الذات.

ويؤكّد القانون الثاني أن الإنسان لا يبحث عن السلم إلا عندما يجد عند الآخرين نفس الرغبة وهذا ما نجده في إنجيل لوقا "كما تريدون أن يفعل الناس بكم افعلوا أنتم بهم" الإصحاح السادس.

أما القانون الثالث فهو التزام الناس بما يبرمونه من مواثيق وبدون ذلك تزول الثقة في العهود ويعود الفراغ من جديد. يقول النبي داود في مزاميره " وقال الجاهل الأحمق في قلبه ليس يوجد إله " المزمور الرابع عشر. فهناك حاجة إلى سلطة سياسية حتى يحترم الناس ما أبرموه من مواثيق. فالعدل في احترام المواثيق والظلم في خرقها.

ليس هناك حاجة إلى تحليل كل القوانين الطبيعية التي تطرّق إليها هوبس فنكتفي بذكر أهمها مثل قانون المساواة وهو القانون التاسع الذي يؤكد بأن الطبيعة الإنسانية قد جعلت المساواة بين الناس شرطا لتحقيق السلم. ونجد في الكتاب المقدس ما يفيد هذه الفكرة. "لكي تكونوا أبناء أبيكم الذي في السماوات فإنه يشرق شمسه على الأشرار والصالحين ويمطر على الأبرار والظالمين" إنجيل متّى الإصحاح الخامس. فالقانون المدني يحكم على السلوك الظاهر، والمساواة في الحقوق يؤكدها القانون الطبيعي كما جاء في سفر اللاويين "أن تحب قريبك كنفسك". وفي إنجيل متّى "قال يسوع تحب الرب إلهك هذه الوصية الأولى العظمى والثانية مثلما تحب قريبك كنفسك : لهاتين الوصيتين يتعلق

الناموس كله والأنبياء". وبصورة عامة فالقوانين الطبيعية تمكّن من تحقيق السلم والعدل بمعنى المساواة في الحقوق والعدل في التوزيع.

إن القوانين الطبيعية قوانين كلية تعلو على الفوارق الثقافية والتاريخية وهي شرط تكوين المجتمع وبقائه. فالدين الحق دين أخلاقي يحقق الإحسان ويتجنب الظلم ويضمن استقرار المجتمع. هذا هو التأويل العلمي للنص الديني.

فالتأويل العلمي تأويل سياسي وأخلاقي وهذا التأويل يفترض نقد مملكة الظلمات. فمملكة الظلمات مكونة من التأويلات الخاطئة للكتاب المقدس. فهذه التأويلات تأويلات ظلامية تطفئ نور العقل وبالتالي نور الكتاب المقدس.

وأبرز مذهب مؤسس لمملكة الظلمات اعتبار الكنيسة الحالية مملكة الله مما يشجع البابا على التدخل في الشؤون المدنية بمنع الآراء التي لا توافق عليها الكنيسة، وقد نتج عن ذلك خضوع القوانين المدنية إلى قوانين الكنيسة.

وتظهر مملكة الظلمات عندما تتحول الطقوس الدينية إلى تعزيم وسحر (في التعميد وعند أكل الخبز وشرب النبيذ) وعندما يؤوّل الكتاب تأويلا خاطئا كما هو الحال بالنسبة إلى الحياة الأبدية والموت الأبدي وعند عبادة الأصنام والصور...

يعتبر هوبس أن الحاكم هو خير مفسّر لإرادة الله ولن يجد الحاكم المسيحي أي صعوبة في التوفيق بين العدالة والإيمان. فطاعة القانون المدني طاعة لقانون الله، وحتى إذا أخطأ الحاكم في تأويله فعلى المواطن الخضوع لسلطته. فطاعة الحكام لا تضرّ بالإيمان لأنّ الإيمان يستند إلى الحياة الباطنية، أما في دائرة الفعل العلني فلا فصل بين "الإله الخالد" و"الإله الفاني" الذي هو الدولة.

يبيّن هوبس في الفصل الثاني والأربعين من كتاب التنين أن دور الكنيسة ليس الأمر Commander والعقاب Punir والحكم Juger وإنما الإقناع باعتماد التعليم. والتعليم وظيفة خاضعة للسلطة السياسية. فلا يمكن أن تتحول إلى سلطة مستقلة. إن القواعد التي يتضمنها الكتاب المقدس تعاليم ونصائح لا تتحول إلى قوانين مدنية إلا بالرجوع إلى السلطة السياسية. فتحويل نص ديني إلى نص

قانوني من مهام السلطة المدنية. فالإيمان يقوم على الإقناع أي أنه مرتبط بالوجدان ولهذا لا يمكن للسلطة الدينية أن تكون في صراع مع السلطة المدنية. ولهذا يميّز هوبس بين القوانين المدنية والقوانين الطبيعية المرتبطة بالوجدان، كما يؤكد على الخضوع إلى القوانين المدنية حتى وإن تناقضت ظاهريا مع القوانين الإلهية. فالتأويل الرسمي للكتاب المقدس هو التأويل الصحيح لأن مهمة السلطة السياسية حفظ الأمن داخل المجتمع وهي الغاية الأساسية للقانون الطبيعي. فالقوانين المدنية لا تتدخل في اعتقادات الإنسان وآرائه الذاتية ولكن لا يمكن له أن يتمرد على القانون المدني باعتماده على تأويله الخاص للنص الديني.

نرى أن مفهوم السياسة عند هوبس له معنى علمي يقوم على سيطرة الاصطناعي على الطبيعي. فالطبيعي صناعي والسياسة طريقة لإعادة بناء المجتمع على أساس معرفة علمية بالطبيعة الإنسانية.

فالسلطة السياسية لم تعد سلطة دينية وإنما سلطة مدنية تهدف إلى حماية وجود الفرد وحريته. وإن كان هذا السعي لتكوين سلطة سياسية مدنية قد بدأ منذ أفلاطون وتأكد في الفلسفة الإسلامية مع الفارابي في كتابه "آراء أهل المدينة الفاضلة" [1] إلا أن السلطة السياسية بقيت مع الفارابي سلطة خاضعة للسلطة الروحية العلمية. فغاية السياسة تحقيق السعادة، وبلوغ السعادة لا يكون إلا بتعليم الفضيلة. فنظرة الفارابي للسياسة نظرة تربوية أخلاقية لا تجعل من السياسة مجالا مستقلا له قوانينه الخاصة. لكن السياسة عند هوبس لا تقتصر على حماية حرية الإنسان فهذه الحرية حرية مدنية وهي تفترض تلبية الحاجات الأساسية للإنسان وتحقيق العدل. فلا تناقض بين الحرية ومعرفة الضرورة ولا تناقض بين الحرية والسعي إلى تحقيق السعادة.

إن الحرية لا تقتصر فقط على العيش في سلام والخضوع إلى القوانين المدنية. فالشعب الحر لا يبني دولة أساسها الخوف كما يذهب إلى ذلك سبينوزا. فالحرية تقتضي العيش في وئام. وهذا يفترض عدم تحديد حرية التفكير

1) الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة، تحقيق ألبر نادر، ط 2، دار الشّروق، بيروت، 1968.

والمعتقد. فالحرية شرط أساسي لتقدم العلوم والفنون وبدون هذه الحرية تضيع الثقة بين الناس ويكثر التضارب بين الأقوال والأفعال.

إن نظرية هوبس هي التي أسست ثنائية السلطة والشخص. فالنشاط السياسي له حدود ولا يمكن أن يتجاوز الحقوق الطبيعية للفرد، أي أن السلطة السياسية هي الضامنة لهذه الحقوق وإلا تحولت إلى سلطة كليانية. فهوبس هو المؤسس للحق الذاتي. فالحقوق الذاتية تتعلق بوجود الفرد كشخص مستقل عن الوجود الاجتماعي. فالحق الذاتي هو حق الشخص قبل دخوله المجتمع. ومن هنا نشأت فكرة معارضة السلطة باسم الحقوق الطبيعية للأشخاص ورفض استلاب حرية الفرد لأن حرية الفرد حق شخصي سابق لتكوين الكيان السياسي. لكن الحرية السياسية لا تكمن فقط في الفصل بين الذاتي والموضوعي ولكن كذلك في التمييز بين المجتمع المدني والدولة. فالمجتمع المدني يسعى إلى حماية المصلحة الخاصة أما وظيفة الدولة فهي تحقيق المصلحة العامة. "فالمجتمع المدني" هو الوسيط بين حرية الفرد وسلطة الدولة أو هو الذي ييسر نقل الحرية من المجال الذاتي إلى المجال الموضوعي بما يتضمنه من أحزاب سياسية ومنظمات اجتماعية ونقابات تدافع عن حقوق الفرد ومصلحته. ففي الفصل الثّاني والعشرين من كتاب التنين يبيّن لنا هوبس أن السلطة السياسية تسمح بتكوين تنظيمات سياسية خاصة في مجالات مختلفة اقتصادية وتعليمية وإدارية. وهذا يعني أنها تفصل بين المجالين العمومي والخاص لأن هذه التنظيمات لها شخصية قانونية مستقلة. فهذه التنظيمات تمثل ما يمكن أن نسميه "المجتمع المدني" وهو شرط ضروري للحرية السياسية. فالسلطة السياسية تحمي حرية الفرد لأنها سلطة محدودة وليست شاملة.

إن حماية حرية الفرد تقتضي كذلك فصل السلطة السياسية عن السلطة الدينية ورفض خضوع تفكير الناس إلى سيطرة رجال الدين. فهذه السيطرة أدت إلى تكوين مملكة الظلمات الناتجة عن جهل الناس والتأويلات الخاطئة للكتاب المقدس. ولكن لا يستطيع الإنسان في نظر هوبس أن يخدم سيدين ولا يمكن للسلطة الروحية أن تنفصل عن السلطة السياسية فلم يبق سوى أن تخضع إحداهما للأخرى. فخضوع السلطة الروحية إلى السلطة السياسية شرط

ضروري لتحقيق السلم داخل المجتمع واستقرار النظام السياسي. ولكن ذلك لا يعني أن السلطة السياسية يمكنها أن تتحكم في اعتقادات الناس وآرائهم.

إن الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الدينية يفترض وجود علم للسياسية وتأويل عقلي للدين وهذا ما قام به هوبس في كتاب التنين. فهوبس قد جعل من السياسة علما عندما بحث في ماهية السياسة فعوّض مفهوم السياسة La Politique بمفهوم السياسي Le Politique. فالسياسة نشاط يتغير بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية، أما السياسي Le Politique فماهية ثابتة تعلو على الفوارق بين المجتمعات والثقافات. وأساس السياسي عند هوبس المحافظة على النظام وهو يقوم على سيطرة الحاكم على المحكوم عبر ما يسنّه من قوانين تحفظ السلم وتحقّق العدل. ومن هنا نفهم نقد هوبس لأرسطو Aristote. فمن بين التأويلات الخاطئة التي تؤدي إلى "الظلمات" الفلسفة السياسية والأخلاقية لأرسطو. فليس ما هو مناف للعقل مثل ميتافيزيقا أرسطو ولا مناف للدولة مثل سياسة أرسطو. فأرسطو يعتبر أن كل سلطة ليست شعبية سلطة استبدادية. ولكن أصل كلمة مستبدLe despote في اللغة اليونانية هو الملك. فالنظام الاستبدادي هو النظام الذي يكرهه الناس ويريدون تغييره. ويرى هوبس أن الحرية تكمن في كل ما لا يمنعه القانون وأن تطوير العلوم والفنون لا يرجع إلى وجود الحرية ولكن إلى وجود السلم ووجود أوقات الفراغ. فعظمة أثينا ترجع إلى انتصاراتها العسكرية، وعندما انتشرت الحرية في المجتمع اليوناني كثرت الفوضى واندلعت الحروب الداخلية.

أما المقوّم الثاني للسياسي Le Politique فهو الفصل بين المجال العمومي والمجال الخاص. فالمجال العمومي هو مجال السياسة. وهذا يعني أن السياسة نشاط محدود لا يشمل كل مجالات الحياة الاجتماعية : المجال الاقتصادي والمجال العائلي والمجال التربوي... خلافا لما يذهب إليه أنصار النظام السياسي الكلياني. والحد الذي يفصل بين المجال الخاص والمجال العام ليس ثابتا. فيمكن للمجال الخاص أن يتوسع بحسب تطور الحياة الاقتصادية والثقافية وهذا ما نجده في النظام السياسي الليبرالي.

أما المقوّم الأخير للسياسي Le Politique فهو الدفاع عن المجتمع ضد أعدائه. وهذا يعني أن السياسي يشمل فن الحرب وكيفية مجابهة الأعداء الذين يهددون أمن المجتمع. إن السياسي عند هوبس علمٌ لأنه ماهية ثابتة لها مقوماتها الذاتية. ولكن هذه الماهية ليست مفصولة عن الممارسات الأخرى كالدين والأخلاق. فغاية السياسي في الأخير إسعاد الإنسان، والسعادة تكون بتحقيق السلم داخل المجتمع وبتحقيق التطور الاقتصادي والعلمي والثقافي وحماية حرية الإنسان وتحقيق العدل... ولكن هل يمكن التوفيق بين الرخاء الاقتصادي وتحقيق العدل ؟ هل يمكن للسياسي أن يحقق الرخاء الاقتصادي دون سيطرة المجتمعات بعضها على بعض ؟ هل يمكن له أن يحقق سعادة البشر في ظل تقلص موارد كوكب الأرض والتفاوت الاقتصادي المتنامي بين المجتمعات ؟ إن غاية السياسة تحقيق المصلحة العامة وهذه الغاية لم تعد اليوم قطرية وإنما عالمية. فحرية الإنسان لا تقتضي استعباد الآخرين وسعادته لا تقتضي شقاء الآخرين. وكما يقول الفارابي فإن سعادة المدينة الفاضلة تؤدي إلى سعادة المعمورة. وهذا يعني أن السياسة علمٌ مستقل عن الدين ولكن هذا العلم له صبغة شمولية لتعقّد المشاكل السياسية. فالسياسة علم وفلسفة علم الوسائل وتفكير فلسفي أي شمولي في غايات العمل السياسي.